

كراسة الشروط والموصفات

خاصة ايفيج هياكلية عامة المتناقص بتكلفة انا جيم عدد (٤٢) انويس حاكيب لوميل
 الماعلمه بيجمار شون البيئه - فرع اسيمول

- قيمة التأمين الابتدائي للعطلة هو مبلغ (١٤٠٠٠) حنيا فقط . اربيعسته عستر الماعل حنيا لاجر .
 - لمن كراسة الشروط والموصفات هو مبلغ (٢٩٩) فقط (هائنا) وشحت وشعوا حنيا لانم ()
- بضاف ١٤ % ضريبة القيمة المضافة .

تاريخ جلسة فض المطاريف الفنية يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٦ الساعة ١٢ ظهرا بمقر الجمار بالقامحة
 الجديدة

التوقيع:	أعضاء اللجنة ..
محمد محمود حليم	١- محمد محمود حليم (رئيس اللجنة)
.....	٢- مينا عاتل يوسف (عضو)
طلعت نور الدين احمد	٣- طلعت نور الدين احمد (عضو)

بمقتد
 السلطة المختصة ...



التوقيع: علي ابوسنة
 الكوئيد / على ابوسنة
 مساعد الوزير للمشروعات والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للجهار


شروط ومواصفات لأتمام التعاقد مع شركة

للقيام بتأجير عدد (٢) أتوبيس مكيف لتوصيل العاملين من جهاز شئون البيئة فرع أسبووط - إلى مدينة أسبووط والعودة

- ١- موديل الأتوبيسات لا يقل عن ٢٠٢١ ويكون مكيف .
- ٢- أن يكون التعاقد على عدد (٢) أتوبيس مكيف ويكون عدد المقاعد (٣٣) مقعد وأن تكون حالة الأتوبيسات جيدة .
- ٣- في حالة حدوث أي عطل بالأتوبيسات المتعاقد عليها أو تخلفه عن الحضور تقوم الشركة بإرسال أتوبيسات مكيفة بنفس المواصفات والشروط المتعاقد عليها .
- ٤- تتحمل الشركة كافة المخاطر والاضرار للغير التي تنتج عن إهمال الشركة .
- ٥- العملية وحده واحده ولا يجوز تجزئة العرض .
- ٦- خطوط السير التي سوف يتم التعاقد عليها .

الخط الأول

- حضور : موقف النزلة - شارع الكورنيش - المدينة الصناعية ببنى غالب (مقر الفرع) .
العودة : المدينة الصناعية ببنى غالب (مقر الفرع) - شارع الكورنيش - موقف النزلة .

خط الثاني

- حضور : موقف الأزهر - شارع يسرى راعب - السادات - المعلمين - الطريق الدائري - المدينة الصناعية ببنى غالب (مقر الفرع) .
العودة : المدينة الصناعية ببنى غالب (مقر الفرع) - موقف الأزهر - شارع يسرى راعب - السادات - المعلمين .
- ٧- حضور الأتوبيسات إلى مقر الفرع في تمام الساعة ٨,٣٠ صباحاً والأنصراف في تمام الساعة ٢,٣٠ عصراً والالتزام بأى تغيير يطرأ في المستقبل في مواعيد الحضور والأنصراف للعاملين بجهاز شئون البيئة - فرع أسبووط .
 - ٨- تلتزم الشركة بتقديم فاتورة كل شهر للجهاز لسداد مستحقاتها بعد تقديم تقرير فني من المختص بالفرع بأن الشركة قدمت الخدمة على أكمل وجه .
 - ٩- مدة التنفيذ عام واحد من تاريخ أمر الأسناد .
 - ١٠- يتم تجديد التعاقد بعد موافقة الطرفين ما لم يخطر أحد الطرفين خلال مدة لا تقل عن شهرين والعرض على السلطة المختصة .
 - ١١- مكان التنفيذ جهاز شئون البيئة - فرع أسبووط .
 - ١٢- ضرورة أن تكون الشركة المتقدمة مسجلة في منظومة الفاتورة الإلكترونية طبقاً لقرار مجلس الوزراء .
 - ١٣- في حالة زيادة أسعار المحروقات بقرار سيادي يتم تطبيق الزيادة للشركة الراسي عليها العطاء حسب النسب المقررة قانوناً من مجلس الوزراء بعد موافقة الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة .
 - ١٤- تخضع هذه المناقصة لأحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم (١٨٢ لسنة ٢٠١٨) ولائحة التنفيذية .
 - ١٥- يقدم العطاء في مظروفين مغلفين بإحكام أحدهما للعرض الفنى والأخر للعرض المالى ويثبت على كل مظروف نوعه من الخارج .

التوقيع...

.....
.....
.....

أعضاء اللجنة ...

- ١- محمد محمود خني (رئيساً)
- ٢- مينا عادل يوسف (عضو)
- ٣- طلعت نور الدين أحمد (عضو)

مدير عام الفرع



حسام صلاح عبد العال

مدير الشؤون المالية والإدارية
علي محمود

تابع - شروط ومواصفات لأتمام التعاقد مع شركة

للقيام بتأجير عدد (٢) أتوبيس مكيف لتوصيل العاملين من جهاز شئون البيئة فرع أسيوط - إلى مدينة أسيوط والعودة

١٦- إحضار رقم الحساب البنكي الخاص بالشركة بخطاب موقع من البنك .

١٧- إحضار أحدث إقرار ضريبي خاص بالشركة .

١٨ - في حالة تكفير الشركة المتعاقد معها من الالتزام بالقيام بأعمالها من توصيل العاملين بفرع أسيوط من مدينة أسيوط إلى الجهاز بيني غالب بمدينة الصفا الصناعية أو العودة من مقر الجهاز إلى مدينة أسيوط (أى الأخلال بخطوط السير المتعاقد عليها) أو عدم تشغيلها لتكثيف الأتوبيسات خلال مدة التعاقد المتعاقد عليها أو عدم التزامها بمواعيد الحضور والأصراف المتفق عليها تخضع قيمة حساب هذه الأيام من الفاتورة المقدمة من الشركة عن طريق لجنة من فرع أسيوط .

١٩ - تخضع أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية من الفاتورة الخاصة بالشركة المتعاقد معها وذلك بالتقرير الظني الذي يعد من قبل فرع كل شهر .

التوقيع...	أعضاء اللجنة ...
	١ - محمد محمود حلمي (رئيسا)
	٢ - مينا عادل يوسف (عضو)
	٣ - طلعت نور الدين أحمد (عضو)

مدير عام الفرع

م/ حسام صلاح عبد العال



الشروط العامة

للتعاقد مع شركة لتأجير عدد(٢) أتوبيس مكيف لتوصيل العاملين بجهاز

البينة فرع أسبوط لمدة عام

يقدم العطاء في منظوفين مغنقين أحدهما فنى والأخر مالى يثبت على كل منظوف نوعه من الخارج وعلى أن يشمل المنظوف الفنى على ما يفيد بسداد □ قيمة التامين الابتدائى ٤٠٠٠ اجنيه (فقط اربعة عشرة ألف جنبها لا غير) وعلى أن يزداد في حالة الترسية إلى ٥% من القيمة الكلية عن مدة العقد بالكامل كتامين نهائى سارى طول مدة التعاقد .

- في حالة سداد قيمة التامين الابتدائى بخطاب ضمان يجب أن يصدر من أحد البنوك المعتم دة لصالح جهاز شئون البينة وألا يقترن بأي شرط من الشروط وأن يقر أن يضع تحت تصرفنا مبلغ يوازي التامين المطلوب وأنة مستعد لادانة بأكمله عند أول طلب دون الاعتفات لأي معارضة منكم

للجهاز الحق في تجديد سريان الخطاب لمدة أخرى أو أكثر و أن يكون سريان الخطاب لمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً تالية لانتهاى المدة المحددة لسريان العطاء ويقر البنك أنه لم يتعدى الحد المصرح له من البنك المركزي في إصدار خطابات الضمان .

يجب أن يحتوى المنظوف الفنى على:-

- بيانات الشكل القاتونى لصاحب العطاء و المستندات الدالة على ذلك.
- بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (السجل التجارى أو الصناعى أو سجل المستوردين و غيرها من السجلات التى يكون القيد فيها واجبا قتونيا .
- وتقديم شهادة التسجيل في منظومة الفاتورة الألكترونية .
- مايفيد بشراء كراسة الشروط والمواصفات (الايصال) .
- كراسة الشروط والمواصفات مختومة بختم الشركة .
- مايفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة(تفاصيل مورد) .
- المستندات الدالة على سابقة الاعمال لذات موضوع التعاقد .
- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة.
- البطاقة الضريبية سارية و اخر اقرار ضريبي.
- اقرار الالتزام بالتامين على العمالة اذا تطلبت طبيعة العملية ذلك
- اقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط و المواصفات و محتوياتها
- طريقة التنفيذ و البرنامج الزمنى للتوريد او التنفيذ و مدته
- خضوع العملية لمحاكم مجلس الدولة المصرية وانها هى المحاكم المختصة بالنظر فى اى خلاف ينشأ بسبب عدم تطبيق هذه الشروط أو نصوص التعاقد .
- يكون العرض سارى لمدة ثلاثة أشهر. العملية تخضع للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لانحته التنفيذية بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة
- يجوز تجديد التعاقد لمدد أخرى بموافقة الطرفين واعتماد السلطة المختصة .

- إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية يصبح التامين الابتدائي المودع حقا للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.
- يجب أن تصل العطاءات إلى الجهة الإدارية في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المحدد لغض المظاريف الفنية .
- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الجديدة .
- على الشركات المتنافسة ضرورة تسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات الحكومية و

عنوانه www.etenders.gov.eg

- في حالة اخلال جهة الطرح باحكام قانون تنظيم التعاقدات الحكومية بحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه الى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبث في الشكوى وتسوية الخلافات طبقا لاحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و على مقدم العطاء التقدم بشكواه خلال سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لاختطارهم بالقرار .
- وتطبيقا للكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها عند تشغيل منظومة التعاقدات الالكترونية الجديدة لدى الجهات المنتقلة للعاصمة الجديدة و هي : استمرار النشر على كافة عمليات التعاقدات على بوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليا و عنوانه

www.etenders.gov.eg

- ضرورة قيام كافة الشركات ببدء التسجيل على المنظومة الجديدة حتى يتسنى الاطلاع على العمليات المطروحة وتقديم العروض المالية والفنية أنتهاء بالاطلاع على نتائج البث والترسية وذلك من خلال الموقع الالكتروني www.GCSbudgeting.digitalegypt.gov.eg
- على ان يتضمن العطاء شهادة من البنك برقم الحساب لسداد المستحقات طبقا لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ .
- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الجديدة وذلك بالموعد المحدد لذلك .
- يفرض رسم اضافى قيمته خمسة جنيهات طبقا للقانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ + خمسة جنيهات لصالح الشهداء + خمسة جنيهات لصالح صندوق رعاية المسنين الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ .
- على رسوم خدمات كراسات الشروط للمناقصات و المزايدات الحكومية .
- على الشركات المتقدمة (موردين- مقاولين- مقدمى الخدمات) ضرورة الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية و الذى يبدأ تفعيله بدءا من ٢٠٢١/١٠/١ .
- أنة فى حالة الأسناد وقيام الشركة بالتنفيذ فإن جهة الإدارة سوف تلتزم بعدم صرف المبالغ المالى المستحق للمورد والمقاول الأبعد تقديم افادة من صندوق التأمينات بسداد المستحقات التأمينية تنفيذا لما جاء بالكتاب الدورى رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٠ الوارد إلينا من رئيس قطاع الحسابات والمدريات المالية .
- يحظر على مقدمى العطاءات التقدم بالذات او بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لاتسمح له بالتأثير فى اتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء طبقا لاحكام المادة(٣٣) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

مشروع نمط العقد النموذجي لتقديم خدمة

ملاحظات هامة

- يهدف نمط العقد النموذجي إلى توحيد وتنظيم البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.
- يتضمن نمط العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل أو تغيير في أي من تلك البنود فيتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض نمط العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.
- كما يتضمن نمط العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالاشتراطات المرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ويجب على الجهة الإدارية استيفاءها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- على السلطة المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشئون القانونية/المستشارين القانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية محل التعاقد، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستنداء كافة حقوق الدولة المالية، وتقوية مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.
- تضمن نمط العقد النموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد المناسب منها، وذلك وفقاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات للعملية محل التعاقد.
- النسخة المرفقة هي الإصدار الأول حيث يعتبر نمط العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث والتطوير، وفقاً لمستجدات العمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما تعرضه الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات العامة بشكل دوري لتحميل النسخة المحدثة حال صدورها.

الخدمات:

- عرف قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بالمادة (١) منه الخدمات بأنها ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل مادي يمكن توصيفه، ومن ذلك: الصيانة، الأمن، النظافة، رسم الخرائط، التصوير بالأقمار الصناعية، تطوير البرمجيات، وخدمات النقل.

محتويات نسط العقد

تمهيد	البند الأول
ملاحق العقد	البند الثاني
موضوع العقد	البند الثالث
قيمة العقد	البند الرابع
مدة العقد	البند الخامس
التأمين النهائي	البند السادس
الدفعة المقدمة	البند السابع
موقع تنفيذ العقد	البند الثامن
تنفيذ الالتزامات التعاقدية	البند التاسع
تعارض المصالح	البند العاشر
مخرجات العقد	البند الحادي عشر
الضمان	البند الثاني عشر
متابعة تنفيذ العقد	البند الثالث عشر
سداد المستحقات	البند الرابع عشر
تعديل العقد	البند الخامس عشر
الملكية الفكرية	البند السادس عشر
التعاقد من الباطن	البند السابع عشر
مسئول ادارة العقد	البند الثامن عشر
مسئولية المخالفة	البند التاسع عشر
المعاينة النافية للجهالة	البند العشرون
التأخير في تنفيذ العقد	البند الحادي والعشرون
حظر التنازل عن العقد	البند الثاني والعشرون
الأحكام القضائية	البند الثالث والعشرون
سرية المعلومات	البند الرابع والعشرون
الضرائب والرسوم	البند الخامس والعشرون
الالتزام ببند العقد	البند السادس والعشرون
الإخلال بالعقد	البند السابع والعشرون
فسخ العقد	البند الثامن والعشرون
القانون الحاكم للعقد	البند التاسع والعشرون
فض المنازعات	البند الثلاثون
تقييم أداء المتعاقد	البند الحادي والثلاثون
عنوان طرفي العقد	البند الثاني والثلاثون
النسخ	البند الثالث والثلاثون

مشروع نطق العقد النموذجي لتقديم خدمة

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً:^(١) ومقرها^(٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية^(٣) ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته^(٤).....

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب التلويح الصادر بالقرار رقم الصادر في

طرف أول

ثانياً:^(٥) الكائن مقرها وشكلها القانوني^(٦) والمصنفة^(٧) ورقمها التسامني سجل رقم بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم^(٨) فاكس رقم بريد إلكتروني ويمثلها (السيد / السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

طرف ثان

تشهد

- حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة^(٩)، وذلك بغرض، وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء / العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة^(١٠) / المفوض عنه^(١١) ... بالقرار رقم الصادر في) لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، و(الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن (المناقصة / العامة / المحدودة / المحلية / ذات المرحلتين) الممارسة (العامة / المحدودة) الاتفاق المباشر^(١٢) رقم (.... لسنة) للتعاقد على^(١٣).....
- ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (لجنة التفتيش في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره (الأفضل شروطاً والأقل سعراً / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ
- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

- ١- أدخل اسم الجهة الإدارية المتعاقد.
- ٢- أدخل عنوان الجهة الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والدار سيتم توجيه المراسلات والطلبات عليه.
- ٣- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.
- ٤- أدخل صفة السلطة المختصة.
- ٥- أدخل اسم الشخص الاختياري (شركة.../ مؤسسة...).
- ٦- أدخل الشغل القانوني ويقصد بذلك (شركة مساهمة) شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد...الخ).
- ٧- أدخل التصنيف ويقصد بذلك (شركة كبيرة) مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).
- ٨- التليفون والفاكس والبريد الإلكتروني بحيث أسمية يتعين استبدالها لهم إرسال الخطرات التي عليها.
- ٩- أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.
- ١٠- أدخل اسم السلطة المختصة وصفها الوظيفية.
- ١١- أدخل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.
- ١٢- الخطار طريق التعاقد الذي تم تناهه لشرح العملية.
- ١٣- لا يجوز للسلطة المختصة التلويح في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر، وذلك طبقاً لعدم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
- ١٤- أدخل اسم العملية كما ورد بالإعلان/الدعوة/طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(□)العطاء/ □(العرض) المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر (□) لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ □(لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة ..)، وأمر الاسناد المؤرخ .../.../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني^(١٤)

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:^(١٥)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة^(١٦).... بما يشمل ذلك من توفير العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد لمدة^(١٧)..... نظير مقابل^(١٨)..... مقداره^(١٩)..... (فقط وقدره)، وقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والتلفقات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد (.....)، تبدأ من تاريخ وتنتهي في

البند السادس

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره) بما يعادل تسمية (٥%) من إجمالي العقد كتأمين نهائي، وذلك (□) بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم ببنك / □ خصماً من مستحقاته الصـ للـصـرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / □ خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف^(٢٠)..... بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / □ حجز من مستحقاته فر الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة تنفيذ العقد.

- ١٤ - إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) فحين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.
- ١٥ - يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات، ويتعين استيفاءها من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة، وإرفاقها بعقد.
- ١٦ - أدخل وصف للخدمات محل التعاقد.
- ١٧ - أدخل مدة التعاقد الأصلية.
- ١٨ - أدخل المدة المحددة لسداد قيمة التعاقد (شهر/سنتي/ربع سنوي، أو غير ذلك).
- ١٩ - أدخل القيمة الإجمالية للعقد.
- ٢٠ - أدخل اسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.

البند السابع^(٢٢)

قام الطرف الأول بصرف دفعة مقدمة للطرف الثاني من خلال نظم السداد الإلكترونية المعتمدة من وزارة المالية بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره)، بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما.

البند الثامن

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ...^(٢٣) وعنوانه على أن يتم ذلك خلال مدة ...^(٢٤) تبدأ من (□) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ □ ...^(٢٥)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن الموعد سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

(إذا كان تقديم الخدمة محل التعاقد على مراحل، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بـ...^(٢٦) وعنوانه على أن يتم ذلك خلال مدة ...^(٢٧) تبدأ من (□) اليوم التالي لإخطاره بأمر الاسناد/ □ ...^(٢٨)، ويتعهد بالاستمرار في تنفيذها حتى تمام الانتهاء منها، كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة، وطبقاً للبرنامج الزمني التالي، وإذا تأخر في بدء تنفيذ التزاماته عن المواعيد المحدد بهذا البرنامج يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند السابع والعشرون من هذا العقد.

م	بيان	التاريخ	المكان
.....
.....

البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية واتباع الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من يتوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره، وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد؛ وأن يراعى الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصائح الأمينه وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الاتخاظ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

٢٢- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدمة.

٢٣- اثنان للتسوية وفقاً لما ورد بالصيغة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٢٤- أدخل مكان تنفيذ العقد.

٢٥- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٦- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٧- أدخل مكان تنفيذ العقد.

٢٨- أدخل مدة توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

٢٩- أدخل تاريخ بداية توفير محل العقد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

البند الحادي عشر

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون مجهزة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ووفقاً للتالي: (٣١)

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....
.....

البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثاني ما ينشأ عن هذا العقد على الوجه الأكمل، ويكون مسؤولاً عن أي ضرر قد يترتب أو يظهر نتيجة إهماله أو تقصيره أو أي أخطاء، ولا تعفي موافقة الطرف الأول من مسؤولية الطرف الثاني، وإذا ظهر أي ضرر نتيجة لما تقدم على الطرف الثاني إصلاحه على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقته وتحت مسؤوليته. ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بمحل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجه إلى إخطار أو إذن مسبق. (٣٢) وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لالتزاماته بحق للطرف الأول توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد إلكترونياً للطرف الثاني كل () شهر / □ ثلاثة أشهر / □ سنة / (٣٣) قيمة ما يستحقه عن الخدمات الموداه فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الإئتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الخامس عشر

للطرف الأول زيادة أو نقص حجم التعاقد بما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار. واتفق الطرفان على اتباع الإجراءات التالية في حالة تعديل العقد..... (٣٤)

البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأنواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الأثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات.

٣٠- أدخل بالجدول المخرجات المطلوبة من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته دراسة الشروط والمواصفات.

٣١- يتعين على السلطة المختصة بالجهة الإدارية إصدار قرار بتكليف من تراء مناسياً من لوري الخبرة بالجهة الإدارية إدارة العقد وذلك التزاماً بحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية.

٣٢- انقل المادة (شهر/أربع سنوية) سنوية، أو غير ذلك.

٣٣- على الجهة الإدارية مراعاة حكم المادة (١٦) من القانون وتضمن دراسة الشروط والمواصفات إجراءات تعديل العقد وفقاً لطبيعة العملية.

البند السابع عشر^(٣٦)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.
ويظل الطرف الثاني وحدة مستولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثامن عشر

^(٣٦) كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفته/بصفحتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند التاسع عشر

يسأل الطرف الثاني عن أية مخالفات تقع لأحكام القوانين واللوائح أو عن سلامة محل هذا العقد ولا يجوز له أو الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك.
ويتلزم الطرف الثاني على نفقته بإجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الأداء المتفق عليها.

البند العشرون

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً، ومتفهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خلقي أو غير ذلك.

البند الحادي والعشرون

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز^(٣٦) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للاتى:^(٣٧)
ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الثاني والعشرون

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.^(٣٨)

البند الثالث والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهريب الضريبي، أو الجرمي.

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أي كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

٣٦- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت مهلة الشروط والمواصفات قد أجزأت المتعاقد أن يعهد بعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٧- (صلاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٨- أدخل الهيئة التشريعية.

٣٧- أدخل مقال التغيير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٨- الالتزام بحكم المادة (٩٢) من القانون.

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- ٢- قيام إدارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- ٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداؤه للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالي على الطرف الثاني وذلك متى تحققت المخالفات قرين كل منها: (٣٩)

م	المخالفة	الجزاء
.....
.....

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند التاسع والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

٣٩- انظر بالجدول الملحق والجزاءات المطالبة لها وفقاً لطبيعة العتلة وما تضمنته دراسة الشروط والمواصفات.

البند الثلاثون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٢١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

يختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والشريعة بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الحادي والثلاثون

بعد الطرف الأول تقديم دوري لاداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الاداء أولاً بأول وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى ادائه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول باصل التقييم بملف العملية.

البند الثاني والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكل آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الاسم: _____ الاسم: _____

الصفة: _____ الصفة: _____

التوقيع: _____ التوقيع: _____

التاريخ: _____ التاريخ: _____